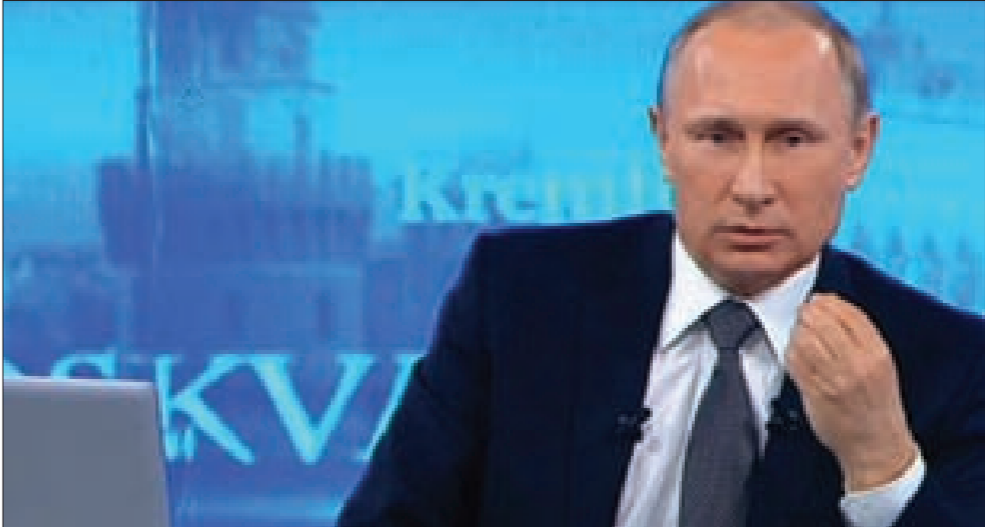


فرض النموذج السوفياتي في أوروبا بعد 1945 لم يكن «أمرأ جيداً»

بوتين؛ عدم تسليم «ميسترال» الفرنسية بلا أهمية



اعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مقابله التلفزيونية السنوية للرد على الأسئلة، بأن فرض النموذج السوفياتي في أوروبا بعد 1945 لم يكن «أمرأ جيداً».

وقال بوتين: «بعد الحرب العالمية الثانية حاولنا فرض نموذجنا للتنمية على العديد من دول أوروبا الشرقية وعلنا ذلك بالقوة»، وأضاف: «يجب أن نعترف بذلك، وأنه لم يكن أمرأ جيداً». ويذور خلاف مرير بين روسيا والغرب بسبب الأزمة في أوكرانيا. إلا أن بوتين اتهم الولايات المتحدة بمحاولة فرض إرادتها الآن تماماً كما فعل الاتحاد السوفياتي في السابق. وأوضح: «الأمريكيون يتصرفون بطريقة مماثلة من خلال محاولة فرض نموذجهم على العالم... وهم كذلك سيخفلون».

وأضاف الرئيس الروسي إن «قرار فرنسا تعليق تسليم سفيتي الحرب ميسترال بسبب الأزمة الأوكرانية لا يؤثر في القدرات الدفاعية الروسية»، مشيراً إلى أن «عقد شراء الغواصتين كان الهدف الرئيسي منه دعم أحواض صنع السفن الروسية».

وقال بوتين في المقابلة التلفزيونية السنوية للرد على أسئلة الروس أن «فرض تسليم السفن بموجب العقد إشارة سيئة

محدثات جديدة في فيينا للتوصل إلى اتفاق نووي حول إيران قبل نهاية المهلة

دهقان؛ اتهامنا بتطوير السلاح النووي سخيف

أعلن الاتحاد الأوروبي أمس أن القوى العالمية ستجري محادثات مع طهران في 22 و 23 من الشهر الجاري، في إطار الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق لإنهاء أزمة نووي إيراني.

ويبدأ في بيان الاتحاد الأوروبي: «يعقد اجتماع ثنائي بين مديرة الشؤون السياسية في الاتحاد الأوروبي هيلجا شفيد ونائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي المحادثات في 22 و 23 نيسان ويعقبه اجتماع موسع لكل المراء السياسيين لمجموعة «I+5» وإيران». والطريق لإبرام اتفاق بحلول نهاية حزيران.

من ناحية أخرى، أعرب وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان عن أمهه في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن برنامج طهران النووي، وذلك في كلمة ألقاها أمام مؤتمر أمني في موسكو.

ولفت دهقان إلى أن اتهامات الغرب و«إسرائيل» لبلاده بالسعي لتطوير أسلحة نووية، ليست سوى اتهامات سخيفة، مشيراً إلى أن طهران مستمرة في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤكداً أن أغراض برنامج إيران سلمية بحتة.

من جهة أخرى، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن توريد منظومة «إس-300»

الصاروخية لإيران سيشكل عامل ردد في المنطقة لا سيما على خلفية الأحداث في اليمن، ولا يمكن لهذا السلاح تهديد أمن «إسرائيل».

وقال بوتين خلال حواره المباشر التقليدي مع المواطنين أمس: «في ما يخص «إسرائيل»، فلا يهددها (توريد «إس-300») على الإطلاق، لأنها



أسلحة تحمل طابعاً دفاعياً بحثاً، علاوة على ذلك، إننا نرى أن توريد مثل هذه الأسلحة يمثل عامل ردد في الظروف التي تتبلور في المنطقة، لا سيما على خلفية الأحداث في اليمن». ووبرر الرئيس الروسي قراره برفع الحظر عن توريد هذه المنظومة إلى إيران بأن الأخيرة أبدت

البناء

بالتاكيد، لكن بالنسبة لدعم قدراتنا الدفاعية، أقول لكم بصراحة إنه بلا أهمية».

وأكد بوتين أن «السبب الرئيسي الذي دفع موسكو إلى التوقيع على الصفقة البالغة قيمتها 1.2 مليار يورو لشراء السفينتين الضخمتين في 2011 هو إظهار النوايا الحسنة للعموم، فإن الولايات المتحدة شهدت انطلاقاً وخلق الوظائف للفرنسيين في حوض سان نازار الفرنسي في المحيط الأطلسي... وقعنا هذه العقود في ذلك الوقت بالدرجة الأولى لدعم شركائنا وخلق الوظائف في أحواضهم لتصنع السفن، على رغم أننا من حيث المبدأ كنا نخطط لاستخدام السفن الحربية في أقصى الشرق».

وكان من المقرر أن تسلم فرنسا أولى السفينتين العام الماضي، إلا أنه تم تجميد الصفقة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية، وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على موسكو.

وأوضح: «لنا أتوقع أن تعيد فرنسا الأموال... نحن لا نخطط لمطالبة فرنسا بدفع أي غرامات مالية، باهظة، ولكن يجب إعادة جميع التكاليف».

وتابع: «بالطبع، فإن ذلك يظهر مدى إمكان الاعتماد على شركائنا أمر مشكوك فيه، وسنأخذ ذلك في الاعتبار في أي تعاون مستقبلي».

اتجاهات

مبدأ أوباما؟

■ **خضر سعاده خَرْوبي**

على مدى عقود من الزمن، شكل مبدأ «موترو» الشهير ستارا لسياسات أميركية تدخلية في شؤون أميركا اللاتينية تجلت في أكثر من مناسبة. وفي العموم، فإن الولايات المتحدة شهدت انطلاقاً سياسية جديدة في عهد الرئيس أوباما، وخصوصاً لجهة تبنيه مقاربة حول «التوظيف الذكي» لمقدرات القوة الأميركية والعزوف عن التدخل العسكري، لمصلحة نظيره الاقتصادي وأشكال أخرى قد تكون شبيهة بحروب الوكالة، كيديل أقل كلفة سياسياً وعسكرياً ومادياً من الحروب المباشرة، في ضوء مشهد أميركي داخلي وخارجي فرض نفسه في لحظة كان يستعد فيها الرئيس الحالي لدخول البيت الأبيض للمرة الأولى.

وفقاً لمحللين أميركيين، فقد أعطلت إدارة أوباما الأولى في إستراتيجية الأمن القومي لعام 2010 انطباعاً عاماً عن «اهتمام حربي أقل» على الساحة الخارجية، وبعبارات ملطفة عن «التعاون والدبلوماسية»، و«تعزيز حقوق الإنسان»، واستخدام التنمية لبناء روابط مع أعداء أميركا، في وقت كانت أوساط دبلوماسية في المنطقة العربية والعالم تشهد للرجل، بالاستناد إلى «خطبه التبشيرية»، أنه استطاع خلال فترة قصيرة من توليه مقاليد الحكم أن يحول الدفة من الحرب إلى الحوار مع جميع دول العالم بعدما كانت علاقات واشنطن بدول العالم قائمة على الصدام.

حقيقة الأمر أنّ خطاب أوباما «التصالحي» مع دول كإيران وكوبا وكوريا الشمالية سرعان ما تكسّر على أرض الواقع السياسي القائم في أميركا والعالم خلال سني ولايته، فكان السقوط المدوي ل«دبلوماسية العود» في فلسطين حين سقط الرئيس الأميركي في اختيار القوة أمام رئيس الوزراء «الإسرائيلي» الذي ضرب عرض الحائط بالقطاعات الأميركية المفترضّة حول استحقاقات ما يسمى «حل الدولتين» ومسائل أخرى. كما أنّ تفجير بيونغ يانغ لبعض منشآتها النووية لم يمنع من العودة إلى «تجربة التفجير السياسي» في العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، في وقت تهيمن مناخات من عدم الثقة على التصريحات الإيرانية والأميركية في ما يتعلق بملف إيران النووي، على رغم توصل طهران ومجموعة

السادسية الدولية إلى ما سُمّي بـ «اتفاق إطار» في هذا الخصوص. وهو أوباما اليوم يعلن «بتواضع مريب، أنّ عصر تدخل واشنطن في شؤون أميركا اللاتينية قد ولى.

وإذا كان الاتفاق المذكور يوضع عموماً في خانة التزام إدارة أوباما النأي بالنفس عن الانزلاق إلى حرب إقليمية في الشرق الأوسط، تمهيداً لانخراط أميركي أقل في شؤونها لمصلحة تركيز «الجهد الاستراتيجي» لمواجهة تهديدات في مناطق أخرى (جنوب شرقي آسيا تحديداً)، فإنّ تصريح أوباما يحمل دلالات مشابهة، وإن بعنوان مختلف ينم عن إعادة مشاطة أميركي «ذكي ومستمر» في شؤون القارة اللاتينية لمواجهة التهديدات عينها والمتعلقة بـ«التمتدّد الصيني» في إقليم استقر الحال على وصفه بـ«الحديقة الخلفية لواشنطن».

وفقاً لصحيفة «فايننشال تايمز» تسعى الصين إلى قلب عالم التجارة الدولية، رأساً على عقب، وتعمل في هذا على تمويل مشروعات والقيام باستثمارات مختلفة في غير مكان. ولا سيما في أميركا اللاتينية،

بريطانيا؛ قيادة منفصلة للقوات النووية

تنظر في جميع البرامج الدفاعية الأساسية ومن ضمنها تلك المتصلة بالردع النووي».

يذكر أن الصواريخ البالسيتية من نوع «Trident» لدى القوات البريطانية هي الوحيدة القادرة على حمل الرؤوس النووية والمشعرة على أربع غوآصات تتمركز في اسكتلندا، كما أن لدى بريطانيا 160 رأساً نووياً.

وأشارت الصحفية إلى أنه سيكون من الواجب على البرلمان الذي سينشكّل بعد انتخابات إيار المقبل اتخاذ قرار بالمضي قدماً أو إيقاف برنامج استبدال الغوآصات من فئة «فانغار» الذي يتطلب 37 مليار دولار.

وذكر مصدر في وزارة الدفاع للصحيفة أنّ «لدينا عموماً فوضى كاملة في القطاع النووي... ونحن

أفادت صحفية «تايمز» البريطانية أنهس بوجود نية لدى وزارة الدفاع لإنشاء قيادة منفصلة للقوات النووية مهمتها إدارة هذا النوع من الأسلحة وعقود توريدها.

وقالت الصحفية أنه سيكون على جدول الأعمال مسألة قدرة وزارة الدفاع والصناعة البريطانية استبدال غوآصات الردع النووي القديمة في إطار تفقات الموازنة المقررة.

طوارئ في 5 ولايات بالمكسيك

بعد سرقة مادة مشعة



أعلنت وزارة الداخلية المكسيكية، حالة إنذار في خمس ولايات بالمكسيك بعد سرقة إيريديوم192- وهي مادة مشعة للاستخدام الصناعي.

وأطلق الإنذار «بسبب سرقة مادة مشعة» في كارديناس بولاية تاباسكو في جنوب شرقي المكسيك، كما أوضحت الوزارة في بيان.

وأفادت شركة محلية «غرانتيا راديوغرافيا افي انجينيريا» للجنة الوطنية للأمن النووي أن هذه المادة المشعة «سُرقت في شاحنة صغيرة» ليل الاثنين-الثلاثاء بحسب الوزارة.

ووضعت وحدات الحماية المدنية في ولايات تاباسكو وكامبشي وشيباس وواخاكو وفيراكروز في حالة استنفار، بحسب بيان الوزارة. كما وضع سلاح الجو والبحرية والشرطة الفيدرالية في حالة تأهب.

وتستخدم المادة المسرقة في التصوير الإشعاعي الصناعي، وفي حال إخراجها من حاويتها تشكل مصدر خطر كبير على الأشخاص»، بحسب البيان.

وفي حال عدم التعامل معها وفق بروتوكولات الأمن المطلوبة يمكن أن تتسبب بإصابات دائمة وحتى «مميته» في حال ملامستها مطلقاً، بحسب وزارة الداخلية.

أخيراً في المكسيك.

ففي شباط الماضي، تمكنت السلطات من استعادة ثلاث شاحنات صغيرة مسرقة، وكانت تحتوي على مواد مشعة للاستخدام الصناعي في ولاية هيدالغو بوسط المكسيك، كما وقعت حوادث مماثلة في تموز 2014 وفي كانون الأول 2013. وفي جميع الحالات تبين أن السارقين كانوا يريدون فقط الاستيلاء على الشاحنات، وكانوا يجهلون خطورة محتوياتها.

دوليات 13



إن بذلت هناك ما يقارب المئة مليار دولار. ويقدر ما يرجع محللون استثمراء موجة الفوضى والتطرف في الشرق الأوسط إلى ما يعتبرونه استراتيجية «الاستدارة» المتبعة من قبل الإدارة الأميركية هناك، فإنّ أحداثاً عدة كمحاولة الانقلاب في فنزويلا التي ألقنها الأميركيون تهديداً لمنهم القومي، واللجوء إلى دعم مجموعات مسلحة في بعض دول أميركا اللاتينية، لا شك في أنها تعبر بشكل أو آخر عن إصدار جديد لسياسة خارجية أميركية في أميركا اللاتينية وعن تصدير لوسائله هيمنة مغايرة.

ففي حقبة الطفرة الإعلامية وثورة المعلومات لا تبدو واشنطن قادرة على الاحتفاظ بأدوات القوة «الجزرية» على جيرانها الجنوبيين القائمة على أنماط التدخل «الفج» و«اللفظ» بشؤونهم، لا سيما أنها على علم بأنّ سياساتها هناك جعلت من سكان المنطقة من أكثر الشعوب كرها لها على صعيد العالم. المفيد، ويعزول عن دور العوامل الداخلية الانتخابية والحزبية، على أهميتها، في سير الرئيس الأميركي خطاب تصالحي بانتظار خطوات فعلية تؤكد حقيقته، أنّ واشنطن تنطلق في «قمة بنما» من مقاربة مبنية على أساس أنّ دفع مسار التنمية والتحرر الاقتصادي يجلب معه، بالضرورة، مقارناً من التحرر السياسي، وقد ثبت ذلك من خلال تجربة دول في شرق أوروبا وآسيا. ناهيك عن أنّ القول بدخول شركات عالمية من بينها شركات روسية وإسبانية ونروجية على خط الاستمرار في الاحتياطات الهائلة المتوقعة في خليج المكسيك يطوي الحديث عن الكلام الدائر حول ملف حقوق الإنسان والإصلاح السياسي في كوبا، ليعطي البعد الاقتصادي في أواصر العلاقة مع هافانا بريقاً وجاهزية أكبر.

يطالب الرئيس الكوبي الولايات المتحدة بشطب اسم بلاده من قائمة الدول الراجعة لـ«الإرهاب»، مؤكداً، في الوقت عينه، تمسكه بالنظام الشيوعي، في وقت نجد فيه الرئيس الأميركي أوباما يخرج علينا من جديد بسبل من العود حيال العلاقة مع نظام كاسترو. فهل نحن في صد نهب أميركي جديد تجاه أميركا اللاتينية عنوانه «مبدأ أوباما»؟

وبمقدار ما اتسمت سياسات سلفه بوش في التعامل مع قضايا منطقة الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية، بنهج «انغماسي حاد» في ما يتعلق بالأولى، وآخر «انسحابي» في ما يتعلق بالثانية، بمقدار ما يحاول الرئيس أوباما اليوم «قلب الآية» لإعادة ترتيب الأولويات وتركيب التحالفات لا سيما في الجوار اللاتيني المباشر، وفي مناطق أخرى من العالم كالشرق الأوسط، والسبب هو الاستعداد بأفضل السبل لدخول «القرن الباسيفيكي» واحتواء «التمتدّد الصيني»، وبمقدار ما مثلت مشكلات الولايات المتحدة، في بعدها الاقتصادي، عنصرًا مساعدًا كي يحتل السيناتور الشاب نو الأصول الأفريقية صدارة المشهد السياسي في بلاده، بمقدار ما شكلت باعثاً لأمل ترتبه الجماهير داخلها وخارجها في سياسة الوراثة الجديد، وخصوصاً أنّ حملته الانتخابية بطبيعتها الأولى (والثانية كذلك) أئت بعناوين داخلية أكبر في حين عكست إدارته في استراتيجية الأمن القومي لعام 2010 «اهتماماً حربياً أقل» على الساحة الخارجية وبعبارات ملطفة عن «التعاون والدبلوماسية» و«تعزيز حقوق الإنسان» واستخدام التنمية لبناء روابط مع أعدائها، فضلاً عن لجوئها إلى محاولة بسط نفوذها عبر شركات ومؤسسات إعلامية متنوعة.



«الشباب الصومالية» تستقطب كينيين لتجنيدهم في صفوفها

وكان عدد من الشباب اجتفى في بلدات شمال شرقي كينيا، وأبلغوا ذويهم هاتفياً أنهم انضموا لحركة الشباب. كما علمت مصادر بحالات اختفاء شباب في بلدة إسويلو، شمال شرقي كينيا. وأخبروا ذويهم لاحقاً في مكالمات هاتفية بأنهم انضموا إلى حركة الشباب. وأبلغت الشرطة بنصف هذه الحالات فقط، بسبب الخواف من تبعات البلاغ. لكن هناك مخاوف من وجود حالات مشابهة في مناطق أخرى من البلاد.

واعلنت الحكومة الكينية عن عفو عام عن الشبان الكينيين، الذين أجبروا على الانضمام إلى حركة الشباب، في محاولة لمساعدة الطائفة المسلمة على مقاومة التطرف.

وأطلقت الحكومة حملة مضادة للحركة، تركز على الجهود العسكرية على الحدود الكينية- الصومالية.

